مشاريع خلال الفترة 2016-2021

-في مجال تحديد ومراجعة الملك العمومي البحري:

تم خلال الفترة 2016-2021 مواصلة تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري لعدة مناطق من الشريط الساحلي وتحديد الملك العمومي المينائي لبعض موانى الصيد البحري والموانى التجارية، حيث تم:

- إصدار الأوامر المتعلقة بتحديد الملك العمومي المينائي لمرفأ أغير (27/4/2018)، ومرفأ القرين ومرفأ حاسي جلابة من ولاية مدنين(25/4/2017).
- إصدار الأمر المتعلق بتحديد الملك العمومي البحري للميناء الترفيهي بقمرت من ولاية تونس (8/5/2018).
- إصدار الأمر المتعلق بتحديد الملك العمومي البحري لسبخة بن غياضة بالمهدية(19/10/2018).
- إعداد ملف اخراج قطع أرض كائنة بجرجيس من الملك العمومي البحري وادماجها بملك الدولة العام والخاص (إحالة مشروع الامر بتاريخ أفريل2021 حيث تم استصداره بالرائد الرسمي في 08/7/2022).
- إعداد ملف مراجعة حدود الملك العمومي البحري لمنطقة أغير من ولاية مدنين (تم احالة مشروع الامر بتاريخ جويلية 2018 حيث وقع استصداره بالرائد الرسمي في 11/11/2022) .
- اعداد ملف تحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري لمنطقة مدغشقر من ولاية صفاقس (تم احالة مشروع الامر سنة 2020 لاستصداره بالرائد الرسمي) .
- مواصلة تحديد الملك العمومي البحري لسبخة خنيس وسبخة الساحلين من ولاية المنستير وسبخة أريانة وسبخة قلعة الأندلس من ولاية أريانة وسبخة سليمان وسبخة بوزيد من ولاية نابل.
- الشروع في تحديد الملك العمومي المينائي للميناء الترفيهي بالحمامات والميناء الترفيهي ببنزرت والميناء التجاري بصفاقس وميناء الصيد البحري بالمهدية وميناء الصيد البحري بالكتف بمدنين وميناء الصيد البحري بسوسة.

2- أهم الإنجازات المحققة خلال الفترة 2016-2021

-في مجال رقمنة الملك العمومي البحري:

يهدف المشروع الى اعداد تطبيقة تمكن من رقمنة حدود الملك العمومي البحري على كامل الشريط الساحلي والبحيرات والسباخ التابعة له وذلك باستغلال كل الأوامر الصادرة في الخصوص وقاعدة المعطيات المتوفرة لدى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

تم سنة 2019 ابرام صفقة إطارية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لمدة ثلاثة سنوات وبكلفة تقدر بـ 1.1 مليون دينار.

تم بتاريخ جويلية 2021 انجاز القسط الأول المتمثل في تجسيم 5000 علامة تحديد للملك العمومي البحري.
وتم بتاريخ جويلية 2022 انجاز القسط الثاني المتمثل في تجسيم 5000 علامة تحديد للملك العمومي البحري.
وتم الانطلاق بتاريخ سبتمبر 2022 في إنجاز القسط الثالث والأخير والمتمثل في تجسيم 5000 علامة تحديد للملك العمومي البحري.